

كتابه . بيد أنه لم يتجاوز هذا الوصف المجمل ، ولم يقدم شيئا ذا بال يتعلق بها ، وقنع بصوغ عبارات فضفاضة لا تجدى نفعا ، كقوله مثلا : « فأما شأؤ نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه ، ولا إمام يقتدى به ، ولا يصح وقوع مثله اتفاقا »^(٨٨) ، وقوله : « ونظم القرآن جنس متميز ، وأسلوب متخصص ، وقبيل عن النظر متخلص »^(٨٩) ، وقوله : « فأما منهج القرآن ونظمه وتأليفه ووصفه فإن العقول تنيه في جهته ، وتحرار في بحره ، وتضل دون وصفه »^(٩٠) . وبذلك يتأكد حكمنا السابق من أنه لم يُضف إلى البحث البلاغى شيئا من خلال حديثه عن إعجاز القرآن .

ولم يكن القاضي عبدالجبار (ت ٤١٥ هـ) بأحسن حالا من الباقلائي في الكلام عن النظم ، لكن قصوره في هذه النقطة يقع في الطرف الآخر ، وهو الغموض والاضطراب الناجمان عن سقوطه في أسر المقولات العقلية الجافة ، وبعده عن النص القرآني موضوع الحديث ، فلا نلمح هنا أو هناك تحليلا لآية أو بعض آية ، وكل ما نراه أنه يروى عن شيخه أبي هاشم الجبائي - أحد أئمة المعتزلة - أن الكلام يكون فضيحا بأمرين : جزالة لفظه وحسن معناه ، وهو يقيم فاصلا بين الفصاحة والنظم ؛ فلا تتوقف فصاحة الكلام على أن يكون له نظم مخصوص ، لأن الخطيب قد يكون أفصح من الشاعر ، والنظم مختلف ، وقد يتحد النظم وتقع المزية في الفصاحة . ويخلص من ذلك إلى القول بأنه لا يصح رد إعجاز القرآن إلى اختصاصه بطريقة في النظم دون الفصاحة بمعناها السابق^(٩١) .

ثم يعود القاضي عبدالجبار إلى الحديث عن معنى الفصاحة فيقول : « اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ، ولا بد مع الضم أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة

(٨٨) إعجاز القرآن ص ١١٢ .

(٨٩) السابق ص ١٥٩ .

(٩٠) السابق ص ١٨٣ . وقد سبق أن أشرنا إلى أن الصور البلاغية التي ذكرها الباقلائي في الفصل الذي عنوانه « فصل في ذكر البديع من الكلام » لم يأت فيها بمجديد ، وإنما نقلها عمس سبقوه ، كما أن أقسام البلاغة العشرة أخذها عن الرماني مع قصوره في نقلها . وهكذا لم يترك في البحث البلاغى أثرا يذكر .

(٩١) القاضي عبدالجبار ، المغنى ، الجزء السادس عشر (تحقيق أمين الخولي) ص ١٩٧ - ١٩٨ .